### اتهم عناصر الحمايات وضبّاطاً بسرقة البترول

# المفتش العام لوزارة النفط: نفوذ المليشيات عرقل تنفيذ مشاريعنا الكبيرة

**بغداد/ نصير العوام**

ناقشت لجنة النزاهة في مجلس النواب مع المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق امس الاول الخميس قضية تهريب المشتقات النفطية .

واستعرض المفتش العام في وزارة النفط عبد الكريم لعيبي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة خلال السنتين الماضيتين للحد من تهريب النفط بالتنسيق مع الجهات المعنية .واكد ان قضية سرقة النفط ليست من واجبات الوزارة فحسب وانما يتطلب مشاركة جهات عديدة.

واشار الى ان الانابيب النفطية في جنوب العراق كانت محمية من السرقة والتخريب من قبل اربعة فرق عسكرية أبان النظام السابق ولكن بعد سقوط النظام لا توجد هناك حمايات كافية لهذه الانابيب لذا بادرت الوزارة بتشكيل قوة لحماية هذه الانابيب بالرغم من عدم تجهيزها بالاسلحة والمعدات اللازمة لحمايتها .

وتطرق المفتش العام لوزارة النفط الى أماكن سرقة النفط حيث اكد عدم السيطرة على الانابيب الناقلة الممتدة بين" الناصرية –السماوة –الشعيبة" التي تمر بمنطقة صحراوية إضافة الى الانابيب التي تمر في مناطق ميسان والبصرة حيث تم استغلالها من قبل "عصابات منظمة" تقوم باحداث ثقب صغير في الانبوب الناقل بحيث لا تستطيع اجهزة التحسس كشف الثقب وبعدها يتم نقل النفط المسروق الى السيارات الحوضية .

واشار الى ان "عصابات" اخرى اخذت بالتجاوز على انابيب نقل المنتجات النفطية بين مناطق النجف والسماوة.

وتابع:"اما في المنطقة الشمالية فهناك ضعف كبير في السيطرة على الانابيب الناقلة حيث ان افواج الحماية على بعض الانابيب تقوم بسرقة النفط او تقدم المساعدة للمهربين، مشيراً إلى ان المشكلة لا تقتصر على التهريب فقط وانما على التخريب ايضا.

واضاف لعيبي هناك عمليات سرقة تحصل عند مرور بعض الانابيب في الوحدات العسكرية في محافظة كركوك من قبل الضباط في هذه الوحدات حيث تتم سرقة مايعادل ٤ سيارات حوضية يوميا.

وبشأن التهريب عن طريق الموانىء قال :"ان العملية تسير بشكل محدود ومسيطر عليها خاصة بعد ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في العراق وازالة الموانىء الوهمية وقطع حصة جميع الزوارق التي كانت تهرب مادة الكاز لذا اصبحت عمليات التهريب غير مجدية بل بالعكس اصبح هناك تهريب للمشتقات النفطية الى داخل العراق من الدول المجاورة.

مشيرا الى أن ظاهرة تهريب النفط الاسود الى سوريا والاردن قد تفاقمت للأسباب آنفة الذكر.

داعيا الى إغلاق المنفذ لعدم خضوعها للسيطرة "وقال ان ظاهرة تهريب المشتقات النفطية الى الدول المجاورة قد انخفضت خلال العامين المنصرمين ولكن ازدادت حالات السرقة و التخريب ومعظم هذه السرقات هي لاجزاء من مواد تتعلق بالآبار النفطية واكد وجود جهوداً متعمدة من قبل اطراف لم يحددها لتأخير عمل وانتاج هذه الآبار.

واضاف: ان حجم الصادرات الحالية تتجاوز المليوني برميل يوميا حيث يتم تصدير .نحو ١,٦. مليون برميل في الجنوب والباقي يتم تصديره بشكل متقطع عبر المنطقة الشمالية مؤكدا ان نسبة الصادرات النفطية الى الولايات المتحدة تبلغ نحو ٥٥٪ ونسبة الصادرات الى الدول الاوربية يبلغ نحو ٢٥ ٪.وبخصوص الحقول النفطية المشتركة مع ايران والكويت وسوريا "اوضح لدينا حقول مشتركة مع ايران تتوزع في حقل مجنون وحقل ابو غرب في ميسان وأما حقل مجنون فلا يمكن التجاوز عليه من قبل ايران بسبب بعد المسافة ولكن المشكلة في حقل ابو غرب حيث لم يتم تثبيت الحدود عن طريق الدعامات الحدودية الامر الذي ادى الى التجاوز على الحقل "واكد ان هناك جهداً مكثفاً من وزارتي الخارجية والنفط للتفاهم مع الجانب الايراني والبدء بنصب هذه الدعامات بالاتفاق بين الجانبين اضافة الى التفاهم في ادارة الحقول المشتركة حيث ان هناك اتفاقية سابقة مع ايران في هذا المجال تم تعطيلها وسنحاول اعادة تفعيلها ".

وبشأن الحدود مع الكويت اشار الى ان تغيير الحدود مع الكويت في عام ١٩٩١ ادى الى وقوع بعض مكامن النفط والآبار التي كانت للعراق في الجانب الكويتي .مؤكدا أن العمليات العسكرية في البصرة ساعدت كثيرا في القضاء على ظاهرة التهريب واعطى قوة كبيرة لشركات الوزارة في الجنوب لتنفيذ مشاريع كبيرة لم تستطع تنفيذها بالسابق بسبب نفوذ الميليشيات.

من جهته اكد الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق ان الاخفاق في ادارة القطاع النفطي في العراق سبب في خسارة تقدر بمليارات الدولارات سنوياً داعياً الى ايجاد حلول من مختلف الاتجاهات مشدداً على دور مجلس النواب في الوقوف على المشاكل التي تعترض القطاع النفطي.

# كي مون :التقدّم السياسي في العراق كفيل بانتزاع فتيل العنف

**بغداد / المدى**

دعا السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون دول العالم الى اغتنام الفرصة التي وفرها المؤتمر الثالث لدول جوار العراق في الكويت هذا الاسبوع لتقديم الدعم لعملية الحوار الاقليمي المهمة لاستعادة استقرار العراق.

وقال بان في تقرير دوري الى مجلس الامن حول انشطة بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق ان عملية الحوار الاقليمي "جزء اساسي من جهود المجتمع الدولي لاستعادة الاستقرار والامن في العراق وحث الدول الاعضاء على اغتنام فرصة المؤتمر الوزاري الثالث الموسع في الكويت لتقديم الدعم لهذه العملية".

ودعا بان الحكومة العراقية الى "تحديد واضح لما تريده من عملية التعاون الاقليمي لأن مؤتمرات دول الجوار بإمكانها تقديم مدخلات مهمة لتعزيز مجموعات العمل الاقليمية التي لم تستغل بالكامل".

واضاف: ان من المهم للعراق وجيرانه تركيز جهودهم على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة من هذه الاجتماعات وضمان متابعة ملائمة لقراراتها.

ورحب السكرتير العام بالخطوة الايجابية التي اتخذتها البحرين بالالتزام بإعادة فتح سفارة لها في بغداد وحث بلدان الجوار على القيام بكل ما بوسعها لتعزيز امن الحدود المشتركة ومنع الارهابيين من عبورها وإنهاء تدفق الاسلحة والاموال على المجموعات الارهابية التي تزعزع امن العراق واستقراره.

واشار الى ان محدودية التقدم السياسي في العراق هي التي تقف خلف اندلاع العنف هناك في الشهور القليلة الماضية بعد فترة من الهدوء النسبي، مؤكداً الحاجة الى تحقيق تقدم سياسي مهم على صعيد المصالحة الوطنية "بما ان الجهود العسكرية اثبتت عدم فعاليتها".

# محافظ نينوى : نجل عضو برلماني متوّرط مع جماعات مسلّحة

**نينوى / أصوات العراق**

أوضح محافظ نينوى انه لم يتهم احداً من اعضاء البرلمان بإقامة صلات مع جماعات مسلحة بل اشار الى تورط احد ابناء عضو في البرلمان بالموصل بالتواصل مع الارهابيين.

وقال دريد كشمولة بحسب "اصوات العراق"، "لم أقل ان احد اعضاء البرلمان" قد اقام صلات مع جماعات مسلحة ولكن قلنا "لدينا معلومات عن ان احد ابناء اعضاء البرلمان كان يهدد بجهاز الموبايل عوائل بالموصل".

وأضاف "قامت هذه العوائل بتقديم شكوى الينا وهذه مثبتة لدي مع ارقام الهواتف الصادرة والواردة لهذا الموبايل تم اخذها من احدى شركات الهاتف النقال بموجب كتب رسمية والمعلومات مثبتة لدي".

وأشار الى ان "شركة الهاتف هي التي اعطتنا ارقام المكالمات التي قامت بتهديد هذه العوائل ولدى التدقيق على رقم الهاتف تبين بانه يعود لاحد ابناء اعضاء البرلمان وليس عضواً في البرلمان".

وتابع " ولم اذكر اسم أي عضو ولم نقل شيئاً من هذا القبيل".

واردف "نحن لا نجرح بأحد ولم نذكر اسم أي عضو من اعضاء مجلس النواب لانهم يمثلون الشعب العراقي".

وكان قد نقل عن المحافظ قوله "لدينا معلومات ومستمسكات كاملة بأن أحد نواب البرلمان متورط مع جماعات إرهابية.

ورفض كشمولة في حينه الإعلان عن اسم النائب أو الكتلة التي ينتمي إليها، أو الإفصاح عن طبيعة ذلك "التورط"، مشيرا إلى أن " أسبابا أمنية تحول من دون الكشف عن اسمه الآن."

وأضاف المحافظ "سيتم الاعلان عن اسمه (النائب) قريبا، وسنقدمه إلى المحاكمة."

ويتمتع أعضاء مجلس النواب بحصانة برلمانية ويتوجب التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين في جلسة بنصاب قانوني لإسقاط الحصانة عن أي نائب بعد تقديم طلب لهيئة رئاسة المجلس معزز بالأدلة.

وسبق في هذا الصدد أن تم إسقاط الحصانة عن النائب مشعان الجبوري الرئيس السابق لكتلة المصالحة والتحرير العام الماضي لتقديمه للمحاكمة حيث صدر بحقه حكم غيابي بالسجن لمدة تزيد على ٣٠ عاما.

ونفى رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات انباء حصول المحافظ على معلومات من شركته بشأن تورط برلماني بالعمل مع المجاميع الارهابية ، وهدد المحافظ بإقامة دعوى قانونية عليه في حال "لم يصحح" تصريحه.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة الهاتف النقال" أنا أسمع هذا الخبر منكم لأول مرة، ومصاب بالدهشة. فالمحافظ يجب أن يكون صريحاً في كلامه واتهاماته، وشركتنا مستقلة وأهلية ولكن تخضع لجميع القوانين العراقية."

وأضاف أن "تعليق المحافظ غير شرعي على شركة تقدم خدمات جليلة للمواطنين ونحن نطلب منه تصحيح هذه المعلومات أو سوف نفتح عليه دعوى قضائية."

وعما إذا كانت هناك أي محاولات من أي جهة عراقية أو من الجيش الأمريكي للتنصت على اتصالات المشتركين، قال رسول " أنا أتكلم بصفتي رئيس مجلس إدارة شركة الهاتف النقال ولم تطلب مني أي جهة أجنبية تزويدها بالمعلومات، فقط نحن نتعامل مع الجهات القانونية القضائية".

وأضاف "لا يوجد لدينا تنصت، ووفق العقد مع الحكومة أنها إذا ما طلبت التنصت يجب أن يكون وفق القانون، ولكن حتى الآن لم يتم ذلك". واستدرك بالقول "فقط في بعض الحالات تطلب المحاكم معلومات عن أصحاب بعض الخطوط ونزودهم بها بشكل قانوني".

من جانبه قال خبير قانوني إنه "لا يجوز لأي شركة اتصالات أن تتنصت على مكالمات مشتركيها ما لم يكن هناك أمر قضائي من قبل محكمة التحقيق، حيث أن محكمة التحقيق هي التي تخاطب شركة الاتصالات لتخويل إعطاء المعلومات".

وقال طارق حرب إن "الدستور يحفظ سرية الاتصالات السلكية واللاسلكية ويضمن عدم جواز التنصت عليها".

وأكد حرب إنه "لا يجوز إعطاء اسم المشترك أو عنوانه إلا بقرار قضائي".

# دراسة أمريكية: البيانات عن أعداد القوات العراقية غير دقيقة

**بغداد/وكالات**

كشفت دراسة أميركية، إن البيانات الامريكية التي تصدر بخصوص القوات العراقية لا يعول عليها لان الجيش الأميركي لا يملك طريقة لمعرفة عدد أفراد القوات العراقية الذين تدربوا، واصبحوا جاهزين لممارسة مهامهم في الدفاع عن بلدهم ما يؤثر سلباً على نجاح استراتيجية خفض القوات الامريكية في العراق.

وقالت الدراسة التي صدرت مؤخراًعن مكتب المفتش العام الأميركي لإعمار العراق ، ستيوارت بوين، إن "الجيش الأميركي لا يتوافر على حصر دقيق لعدد قوات الأمن العراقية التي خضعت للتدريب أو المستعدة الآن لممارسة واجباتها".

ومكتب المفتش العام لإعمار العراق وكالة إشراف تابعة للبنتاغون تقدم تقارير فصلية منتظمة عن مجمل جوانب الدولة العراقية ومؤسساتها الى الكونغرس وتنشرها أو بعضاً منها على موقعها على الانترنت.

وتقول الدراسة إن" بعض الجنود العراقيين والشرطة الذين قتلوا أو جرحوا وهم يؤدون واجباتهم ما زالوا على قوائم الرواتب كي تتمكن عائلاتهم من الحصول على تعويض مالي، كما تشير الإحصاءات".

وعلقت صحيفة لوس انجلس تايمز في عددها امس الجمعة على دراسة المفتش العام قائلة أنها تعزز إحصاءات سابقة صدرت عن المفتش العام، ستيوارت بوين، ومسؤولين آخرين تقول أن" البيانات التي تعطى للجيش الأميركي غير موثوق بها".

وقالت المتحدثة باسم المفتش العام، كريستين بيلسل، للصحيفة أن "لديك ١٠ أفراد جاهزون للقتال، إلا أن ثلاثة منهم جرحوا أو قتلوا، فلم يعد لديك ١٠ أفراد جاهزين، بل سبعة،" وأضافت "إذن أن العدد مضلل وخادع."

وتلاحظ الدراسة، التي تراجع تقارير البنتاغون بشأن التقدم في العراق، أن ما من طريقة لمعرفة عدد أفراد القوات المدربين، وما زالوا يعملون في صفوف القوات. ونتيجة لذلك، يفتقر الجيش الأميركي لتقييم دقيق بمعدلات التدريب.

وتعد جاهزية الجيش العراقي والشرطة قضية حاسمة بالنسبة للجيش الأميركي. وانفق الكونغرس ٢٠,٤ مليار دولار لبناء القوات العراقية منذ عام ٢٠٠٤، وتدعو الاستراتيجية الأميركية القوات الأميركية إلى الانسحاب تدريجياً إلى ادوار "مراقبة" فيما يضطلع العراقيون بمسؤولياتها. وحتى ترتفع قدرة العراقيين على اداء واجباتهم العسكرية، كما قال مسؤولون عسكريون، من المجازفة إجراء خفض كبير في أعداد القوات الأميركية العاملة في العراق.

وكثيرا ما أشارت البنتاغون إلى المشكلات مع القوات العراقية، فقد بينت تقارير الجيش الفصلية عجزاً في تقييماتها لحجم القوات العراقية وجاهزيتها.

وعلى غرار تقارير سابقة صدرت عن وزارة الدفاع الأميركية، خلصت دراسة المفتش العام إلى" تأشير نقص في أعداد الضباط العراقيين. فالشرطة تحتاج إلى ١٦,٣٧٧ ضابطا والجيش إلى ٣,٩٠٠". وهذا الأمر "يتطلب سنوات لسد النقص في أعداد الضباط،" كما تقول الدراسة.

وتستنتج الدراسة أن هدف إنشاء قوات عراقية يزيد حجمها على ٦٤٦,٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٠ ربما لن يتحقق.

وقال بوين إن "بنية القوات العراقية الحالية قد وضعت لمواجهة التحديات الداخلية،" مؤكداً أن "تأمين قوات الأمن العراقية لتكون قادرة على الدفاع عن نفسها من تهديدات خارجية ستكون مهمة المرحلة الثانية من هذا المشروع.

يذكر ان الادارة الامريكية تنوي سحب عشرين الف من جنودها في العراق في تموز القادم اعتماداً على ستراتيجية تتبنى خفض القوات تدريجيا في العراق."

# مسؤولة أممية : الأطفال ضحايا صامتون للعنف في العراق

**بغداد / نيويورك / وكالات**

أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة، راديكا كوماراسوامي، لدى اختتام زيارتها للعراق التي جرت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان ، بأن أطفال العراق هم الضحايا الصامتون للعنف الدائر.

وقالت السوامي: "إن العديد من الأطفال العراقيين باتوا لا يرتادون المدارس، ودخل العديد منهم في نشاطات تتسم بالعنف أو هم رهن الإعتقال، كما أنهم يفتقرون لمعظم الخدمات الأساسية وتظهر عليهم العديد من الأعراض النفسية جراء أعمال العنف التي يشهدونها يومياً."

كما تشير التقارير إلى زيادة حالات العنف القائم على نوع الجنس.

وأردفت قائلة: "إن هذا الحال لا يمكن السكوت عليه." وناشدت راديكا كوماراسوامي جميع الزعماء الدينيين والسياسيين والعسكريين وقادة المجتمعات إرسال رسالة واضحة لأطفال العراق مفادها: "تجنبوا العنف وعودوا إلى مقاعد الدراسة."

وأشارت راديكا كوماراسوامي إلى أن نحو ٥٠٪ فقط من طلاب المدارس الإبتدائية يرتادون المدارس وهو عدد متدن مقارنة بعام ٢٠٠٥ حيث كانت النسبة ٨٠٪، وأنّ نحو ٤٠٪ فقط يحصلون على مياه نظيفة للشرب ولا يزال الإحتمال قائماً لتفشي مرض الكوليرا. ومنذ عام ٢٠٠٤، تنامت أعداد الأطفال المنتمين الى العديد من المليشيات والجماعات المسلحة للقيام بعمليات منها: شن الهجمات الإنتحارية، ويقبع زهاء ١ طفل في المعتقلات. وتعترض المساعدات الإنسانية التي يتم تقديمها للمجتمعات المحلية العديد من العقبات في أرجاء متباينة من البلاد لتحول دون حصول الأطفال على هذه المساعدات. فأكثر من نصف النازحين داخلياً واللاجئين هم من الأطفال الذين يتعرضون لصعوبات جمة في الأماكن التي يعيشون فيها سواء داخل العراق أو في دول الجوار. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدات للبلدان المضيفة لضمان حماية حقوق هؤلاء الأطفال وحصولهم على الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية.

وحثّت راديكا كوماراسوامي بشدة جميع أطراف النزاع في العراق على الامتثال التام للمعايير الإنسانية الدولية من أجل حماية الأطفال وإطلاق السراح الفوري لجميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة المنخرطين في قواتهم بأية طريقة كانت. كما دعت جميع الأطراف للامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان المعنية بأحكام عدالة الأحداث والتحول إلى تدابير بديلة للاعتقال بما فيها عمليتا العدالة الوقائية و الإصلاحية.

كما دعت الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة جميع الأطراف إلى منح عمّال الإغاثة وتقديم المساعدات حرية واستقلالية للقيام بمهامهم، ودعت الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى المشاركة في مبادرات سياسية ودبلوماسية لتأمين وصول آمن للمساعدات الإنسانية وذلك ليتسنى لوكالات مثل اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي الوصول للأطفال في جميع أرجاء العراق دون أن تعترضهم أية عقبات. كما حثّت جميع الوكالات الإنسانية على الحضور في العراق وممارسة نشاطاتهم، بحسب الأوضاع الأمنية. وأكّدت مجدداً دعوتها للزعماء كافة وقادة المجتمعات المحلية في العراق لإقناع مجتمعاتهم بإبقاء الأطفال خارج نطاق النزاع.

# (البترول) التركية تحصل على ترخيص التنقيب في العراق

**أنقرة / وكالات**

اعلن وزير الطاقة التركي حلمي جولر ان مؤسسة البترول التركية الحكومية ستحصل على ترخيص للتنقيب عن النفط في العراق مع شريك ولم يأت على ذكر تفاصيل العقد المبرم بهذا الخصوص. وقال جولر للصحفيين في البرلمان ان تركيا تجري ايضا محادثات مع شركات مع بينها رويال داتش شل لمد خط انابيب للغاز الطبيعي من اجل تصدير الغاز العراقي الى تركيا.

وتسعى تركيا للحصول على حقوق للتنقيب عن الغاز في شمال العراق وتؤيد امكانية استخدام الغاز العراقي في مشروع خط انابيب نابوكو الذي سيربط مستلهكي الغاز في اوروبا بموارد الغاز في الشرق الاوسط وبحر قزوين.

وتحاول تركيا التي تستورد اكثر مما تصدر من النفط والغاز تنويع مصادر الطاقة للمساعدة في تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة.